الاقتصاد والأعمال

alwasat.com.kw

الجمعة 5 من ذو القعدة 1441 هـ/ 26 يونيو 2020 – السنة الرابعة عشر – العدد 3729 E

الوسط

Friday 26th June 2020 - 14 th year - Issue No.E 3729

«إياتا»: شركات الطيران قد تخسر 84 مليار دولار هذا العام

صرح «بريان بيريس» كبير الاقتصاديين لدى اتحاد النقل الجوي الدولي «إياتا» أن شركات الطيران ربما تخسر 84 مليار دولار في 2020، إلا أنه لا يزال يتوقع حدوث تعاف في النصف الثاني من هذا العام.

وفي أبريل، تراجع السفر الجوي بنسبة 98% مقارنة بالعام الماضي، مع إغلاق الدول لحدودها، في محاولة للحد من انتشار فيروس «كورونا».

واستأنفت بالفعل دول مثل الصين والولايات المتحدة وإندونيسيا السفر الجوي المحلي، وهو ما أشار «بيريس» إلى أنه سيكون كافيًا لانطلاق صناعة الطيران في بعض الدول، ولكن تعتمد الكثير من شركات الطيران على السفر الدولي. هذا وتقدم الحكومات دعمًا ماليًا متزايدًا للحفاظ على استمرارية شركات الطيران، وقدر «إياتا» حجم الدعم الحكومي العالمي اللازم للصناعة عند إجمالي 200 مليار دولار.

أسهم النفط والاتصالات تهبط بالبورصة وسط تراجع وتيرة التداولات

تراجعت بورصة الكويت في ختام تعاملات أمس الخميس، حيث هبط مؤشرها العام 0.23%، وانخفض السوق الأول 0.22%، وتراجع المؤشران الرئيسي و«رئيسي 50» بنسبة 0.26% و0.31% على الترتيب.

وتقلصت سيولة البورصة 45.8% إلى 28.08 مليون دينار مقابل 51.77 مليون دينار بالأمس، كما انخفضت أحجام التداول 19.6% إلى 215.33 مليون سهم مقابل 267.92 مليون سهم بجلسة الأربعاء.

وسجلت مؤشرات 6 قطاعات هبوطاً بصدارة النفط والغاز بانخفاض نسبته 1.79%، يليه الاتصالات بنحو 0.72%، بينما ارتفع 5 قطاعات أخرى يتصدرها المواد الأساسية بنمو نسبته 0.9%.

وجاء سهم «بيت الطاقة» على رأس القائمة الحمراء للأسهم المُدرجة بانخفاض نسبته 16.45%، فيما تصدر سهم «اكتتاب» القائمة الخضراء مُرتفعاً بنحو 10.48%. وحقق سهم «بيتك» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 5.32 مليون دينار مُرتفعاً 0.32%، بينما تصدر سهم «أبيار» نشاط الكميات بتداول 76.91 مليون سهم مُرتفعاً 7.59%.

البرميل الكويتي يتراجع إلى 36.91 دولار

هبوط أسعار النفط.. و«برنت» أدنى من 40 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 1.05 دولار، ليصل إلى 36.91 دولار، مقابل 37.96 دولار يوم الثلاثاء الماضي، وذلك وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

عالمياً، تراجعت أسعار النفط خلال تعاملات امس الخميس، مع المخاوف المستمرة من فيروس كورونا وبعد تراكم مخزونات الخام الأمريكي. ويواصل الذهب الأسود بذلك الخسائر بعدما تراجعت الأسعار بنحو 6 بالمائة في تداولات الأربعاء.

وتستمر مخزونات الخام الأمريكية في التراكم، حيث ارتفعت بأكثر من التوقعات في الأسبوع الماضي مع صعود الإنتاج النفطي للولايات المتحدة لأول مرة في ثلاثة أشهر تقريباً.

كما أن القلق حيال زيادة حالات الإصابة الجديدة بالفيروس ألقى بظلاله السلبية على النفط، حيث إنه من شأن عودة موجة ثانية للوباء أن تثير المخاوف حيال جمود النشاط الاقتصادي وبالتبعية الطلب على الخام.

وتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنحو 4.9 بالمائة في العام الحالي، وهي تقديرات أسوأ من التوقعات السابقة والتي كانت تشير لانكماش 3 بالمائة.

وتراجع سعر العقود الآجلة لخام برنت القياسي تسليم شهر أغسطس بنحو 1.4 بالمائة ليسجل 39.75 دولار للبرميل. كما هبط سعر العقود المستقبلية لخام نايمكس الأمريكي تسليم شهر أغسطس بنحو 1.6 بالمائة مسجلاً 37.40 دولار للبرميل.

وقال أفتار ساندو مدير السلع الأولية لدى مؤسسة فيليب فيوتشرز ومقرها سنغافورة «الأسعار تراجعت بعد أن أظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن المخزونات زادت بكمية أكبر بكثير من المتوقع».

وقال محللون إن من المتوقع أن يبقي القلق من موجة ثانية لحالات الإصابة بكوفيد19– في العديد من الولايات الأميركية التي جرى فيها تخفيف إجراءات العزل العام والانتشار السريع للمرض في أميركا الجنوبية وجنوب آسيا الطلب على الوقود محدودا.

صافي أرباح «كفيك» يقفز إلى 882 ألف دينار بنهاية 2019

رهام فؤاد الغانم و طارق مشاري البحر

- توقيع عقد تسهيلات ائتمانية ب 1.5 مليون دينار بالربع الأول من 2020
- 13.2 مليون دينار اجمالي محفظة تمويل و57.6 مليون دينار إجمالي الموجودات

وافقت الجمعية العمومية العادية للشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 82.80% على جميع البنود الواردة على جدول اعمالها، ومنها المصادقة على تقريري مجلس الإدارة ومراقب الحسابات، والموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباحا عن 2019 لخدمة أهداف الشركة التوسعية، وأيضا على تحويل مبلغ 100 ألف دينار من الأرباح لحساب الاحتياطي القانوني. وخلال الجمعية العمومية، قالت رئيس مجلس إدارة (كفيك) رهام فؤاد الغانم، ان الشركة نجحت خلال الربع الاول من 2020، في توقيع عقد تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك بمبلغ 1.5 مليون دينار على أن تستخدم تلك التسهيلات خلال 6 أشهر، وموضحة أن المؤشرات المالية للشركة في 2019 تعكس النسب المتدنية لمعدلات المديونية التي بلغت 12% ، وأيضا النسب العالية لمعدلات السيولة التي بلغت 31% وهو ما يعكس متانة المركز المالي لـ«كفيك» وهو ما يتيح لها فرصاً للنمو في أنشطتها.

النتائج المالية

واوضحت الغانم ان «كفيك» حققت صافي أرباح تشغيلية قبل الفوائد والضرائب عن 2019 بلغت 1.5 مليون دينار مقارنة ب 932 الف دينار عن 2018 بزيادة 571 ألف دينار ونمو 61% بما يعكس نجاح الشركة في تطبيق نموذج عملها والتخارج من بعض أصولها الغير مدرة ومحققة أرباح من تلك التخارجات، وعليه فقد قفزت صافي أرباح الشركة الى 882 ألف دينار بنهاية 2019 مقارنة ب 204 ألفا بنهاية 2018. وأضافت قائلة:» شهد 2019 انخفاضا في تكاليف التمويل بنسبة 7% نظراً لانخفاض حجم القروض خلال العام بمبلغ 2.1 مليون دينار.

قطاع التمويل

وذكرت الغانم ان قيمة محفظة التمويل للشركة بلغت 13.2 مليون دينار بنهاية 2019 بانخفاض 16% أي ما مقداره 2.6 مليون دينار عن 2018 والتي كانت 15.8 مليون دينار، مرجعه سبب الانخفاض بشكل أساسي إلى مجهودات الشركة في تحصيل مستحقاتها من العملاء حتى تتمكن من سداد أقساط القروض وتكاليف خدمة الدين التي بلغت 2.8 مليون دينار خلال 2019. الى ذلك، قالت الغانم ان قطاع التمويل بالشركة قد استمر في مجهوداته لتخفيض مبالغ الديون غير المنتظمة حيث تم تسوية مديونية غير منتظمة بقيمة 1.2 مليون دينار من خلال سداد جزء من أصل المديونية بمبلغ 300 ألف دينار وجدولة المبلغ المتبقي وقد نتج عن هذه التسوية تسجيل أرباح بلغت 300 ألف دينار، ومبينه ان خطط هذا القطاع في 2020 هو استمرار تكثيف الجهود لتحصيل مستحقات الشركة لدى العملاء المتعثرين المتبقيين (تمثل قروض ممنوحة من الأعوام 2010 وما قبلها) سواء بالتسويات الودية أو القانونية مع الحفاظ على مستوى مقبول من حجم المحفظة يحقق الكفاءة المالية ويكفي لتغطية تكاليف التشغيل.

قطاع إدارة الأصول

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي للشركة طارق مشاري البحر ان الأموال المدارة وتلك المحتفظ بها بصفة أمانة قد بلغت 237.9 مليون دينار بنهاية 2019 مقارنة بـ 214.7 مليونا في 2018 بارتفاع 11 %.

قطاع الاستثمار وتمويل الشركات

وذكر البحر ان الشركة نجحت خلال الربع الأول من 2019 في التخارج من أحد استثماراتها غير المدرة في اليمن وحققت أرباحا بقيمة 626 ألف دينار، كما استطاعت خلال الربع الرابع من 2019 في التخارج من بعض شركاتها التابعة،وحققت أرباحا بقيمة 550 ألف دينار، كما بين ان «كفيك» استطاعت على مدار السنوات الماضية من التخارج من استثماراتها غير المدرة وسوف تستمر في تنفيذ خطط للتخارج من بعض استثماراتها المباشرة خلال السنوات المقبلة.

«كايتال إنتليجنس» تثبت تصنيفات «التجاري الكويتي» بنظرة مستقرة

قامت وكالة التصنيف الائتماني كابيتال إنتليجنس بتثبيت التصنيفات الائتمانية للبنك التجاري الكويتي مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقال البنك في بيان للبورصة الكويتية امس الخميس، إن الوكالة ثبتت تصنيف بند العملات الأجنبية للبنك على المدين طويل وقصير الأجل عند مستوى (+A) و(A1) على التوالي.

وفي الوقت ذاته، قامت الوكالة بتثبيت التصنيف الذاتي للبنك وتصنيف القوة المالية الأساسية عند مستوى (+bbb). وجاء تصنيف النظرة المستقبلية للعملة الأجنبية على المدى الطويل والتصنيف الذاتي للبنك عند مستوى (مستقر).

وبحسب البيان، فإن التصنيفات تعكس الجدارة الائتمانية للبنك وجودة أصوله، فيما تعكس النظرة المستقبلية المستقرة عدم احتمالية تعديل التصنيفات الائتمانية خلال فترة الـ12 شهراً القادمة.

وتابع: «في ضوء التحديات التي تشهدها البيئة التشغيلية نتيجة لأزمة فيروس كورونا، وتراجع أسعار النفط، فقد يكون هناك بعض الضغوط التي تدفع إلى خفض التصنيفات». وبالرغم من ذلك، بحسب تقرير الوكالة، فإن البنك يحتفظ بقدر كبير من المصدات الوقائية التي تُعزز النظرة المستقبلية المستقرة.

ميكنة خدمات وأنظمة الائتمان منذ 7 سنوات تجني ثمارها

«الائتمان» يعود للعمل بنسبة 25 بالمئة ولا استقبال للمواطنين في المرحلة الأولى

صلاح مضف المضف

استأنف بنك الائتمان الكويتي العودة إلى الدوام الرسمي بالمقر الرئيس والفروع، ضمن خطة مجلس الوزراء بشأن عودة الحياة إلى طبيعتها بشكل تدريجي.

صرح نائب رئيس مجلس الادارة المدير العام للبنك صلاح مضف المضف : إن البنك اتخذ كافة الاستعدادات و الاجراءات الاحترازية و الوقائية وفقا لتعليمات مجلس الوزراء الموقر و اشتراطات السلطات الصحية والمرتبطة بمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID – 19)، مؤكدا الجهوزية التامة لهذه الخطوة.

وأثناء جولته التفقدية واجتماعه الأول مع الإدارة التنفيذية بعد إستئناف العمل ثمن نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام للبنك صلاح مضف المضف كلمته بعدنا والعود أحمد وشدد وحرص المضف على ضرورة الالتزام بتقديم كافة الخدمات للمواطنين إلكترونياً (online) وثمن جهود العاملين في البنك منذ 7 سنوات مضت على ميكنة الخدمات وتحويلها من ورقية إلى إلكترونية بالإضافة إلى ميكنة الأنظمة الداخلية للبنك ، فأصبح عمل البنك اليوم يسير بسلاسة وانسيابية عن بعد دون حاجة لمراجعة العملاء ، ودون أن يواجه البنك أي عراقيل أثناء جائحة فيروس كورونا.

وأكد المضف استمرار البنك في تقديم خدماته للمواطنين الكترونيا (online) من خلال البوابة الالكترونية للبنك أو التطبيق الهاتفي الخاص بالبنك، وأن التقديم على طلبات القروض العقارية وقروض الزواج متاح على البوابة الإلكترونية للبنك بشرط إصدار العميل توقيع إلكتروني من الهيئة العامة للمعلومات المدنية (تحقق من الهوية).

وذكر ان إجمالي مبالغ القروض العقارية المصروفة خلال جائحة كورونا (covid 19) بلغت ما يقارب 30 مليون دينار كويتي ،واستفاد من خدمات الائتمان الإلكترونية 5 آلاف مواطن خلال جائحة كورونا (covid19)،وتعامل البنك مع 15 ألف استفسار من خلال مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك خلال جائحة كورونا (covid19).

وذكر المضف دور وأهمية الموارد البشرية العاملة في البنك وأهمية تطويرهم وتدريبهم من خلال استمرار مركز الائتمان للتدريب في تقديم الدورات التدريبة للموظفين العاملين في البنك عن بعد.

بحضور نخبة من أبرز الشركات الرائدة في القطاع

«ميليبول قطر» يقام في أكتوبر 2020.. ويستقطب مجموعة واسعة من الجهات العارضة

نجح ميليبول قطر، المعرض الدولي الرائد بمجال الأمن الداخلي والدفاع المدني على مستوى منطقة الشرق الأوسط والذي يعود في دورة جديدة إلى مركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات، باستقطاب نخبة من الجهات العارضة التي تشمل كبرى الشركات العالمية في القطاع. وتتضمن القائمة الأحدث للجهات العارضة المشاركة في المعرض، والذي يُنظّم كل عامين، عدداً من أبرز الشركات والمؤسسات من الدول الإسكندنافية، وأوروبا، والمملكة المتحدة، ومنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، والشرق الأوسط، والشرق الأقصى، وشبه القارة الهندية. وبهذه المناسبة، قالت ماري لاغرين، مديرة فعاليات ميليبول: «تلقينا تأكيدات بمشاركة الكثير من الأسماء البارزة في قطاعي الأمن الداخلي والدفاع المدني، والتي يمتد نطاق عملها ليشمل مجموعة واسعة من المعدات، والأنظمة، والمنتجات وعروض الخدمات الاستشارية.

وتشمل قائمة الجهات العارضة التي أكدت مشاركتها موردي المنتجات والأنظمة الهندسية الخاصة بمكافحة الحرائق وحماية البنى التحتية؛ واستشاريي الخدمات والتدريب على إجراءات السلامة؛ ومصنّعي أنظمة إدارة الدخول ومعدات الحماية الشخصية؛ ومصنّعي أنظمة المصادقة والأمن الإلكتروني؛ واستشاريين متخصصين بمجال تقييم المخاطر وإدارة الأزمات؛ وموردي الألياف والمنتجات النسيجية؛ ومنتجي أجهزة القياس والتحليل والتنقل والكهروبصريات؛ وشركات الاتصالات وأنظمة الإرسال، إلى جانب موردي الأسلحة والذخائر.

وتضم قائمة كبار اللاعبين في القطاع ممن أكدوا مشاركتهم في المعرض كلاً من شركة هواوي تكنولوجيز الصينية؛ وأريس شيبيارد التركية؛ وواينستيد البريطانية المحدودة والرائدة بمجال أنظمة غرف التحكم؛ وإم سي 2 تكنولوجيز الفرنسية المتخصصة بمجال الأنظمة الأمنية العاملة بالموجات الدقيقة؛ وبول سيرفر الإيطالية المتخصصة بتقنيات تشفير البيانات؛ وألبينتر إس إيه البلجيكية المتخصصة بخدمات الإغاثة؛ بالإضافة إلى شركتين ألمانيتين هما لوفراكوم المتخصصة بنقل البضائع الخطرة وهايكس لإنتاج وبيع الأحذية؛ وكوفيدنس إيه/إس الدنماركية المتخصصة بتقنيات المراقبة. وتتماشى الدورة الـ13 من معرض ميليبول قطر مع خطة حكومة دولة قطر الشاملة الرامية إلى الرفع التدريجي للقيود المرتبطة بمكافحة انتشار جائحة كوفيد19– والتي تتيح إمكانية تنظيم التجمعات التجارية.

دراسة لصندوق النقد العربي حول آثار العلاقات الاقتصادية المتبادلة على التكامل المالي الخليجي

أعد الصندوق في إطار «سلسلة دراسات تطوير القطاع المالي» دراسة حول «أثر العلاقات الاقتصادية المتبادلة على التكامل المالي في منطقة الخليج العربي». تطرقت الدراسة إلى تطور الروابط المالية داخل منطقة دول الخليج العربية وتأثير الفترات المتقلبة على التكامل بين الأسواق المالية الخليجية. تشترك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في المصالح والأولويات الاقتصادية، وهو ما حفزها على تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 من أجل تحقيق التعاون والتكامل في المجالات الاقتصادية والمالية. منذ ذلك الحين، تفاوضت الدول الأعضاء الست على اتفاقيات متعددة داخل المنطقة لتعزيز التكامل الاقتصادي بينها، بالإضافة إلى اعتماد لوائح وتشريعات مشتركة في المجالات الاقتصادية.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن مسار التكامل المالي يحتاج إلى مزيد من التسريع خاصة في الروابط بين الأسواق المالية، وتبذل السلطات في مجال التعاون الاقتصادي جهوداً ملحوظة. كشفت النتائج أيضاً عن تغير الروابط المالية بين اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال فترات مختلفة، مما يشير إلى أن مسار تنويع محافظ الأسهم متغير عبر الزمن.

بناءً على النتائج، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات الهامة التي يمكن أن تساعد في استمرار تعزيز التكامل المالي بين اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. في هذا الإطار، يمكن للسلطات تعزيز العمل لضمان المزيد من المواءمة والتعاون بين المشاركين في السوق عبر جميع قطاعات الأسهم في المنطقة من خلال الرقمنة التي قد تدعم الوساطة في هذا السياق.

يمكن أيضاً بناء قوة مالية موحدة في منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من خلال إنشاء سوق مالية مشتركة تتماشى سياساتها مع أهداف الدول لتعزيز التكامل المالي.